

نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

مع تزايد القيود التي تحد من التوسع في عمليات الإقراض وفي ضوء التنافسية الشديدة التي بات عليها القطاع المصرفي، قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام بتكثيف جهوده والتركيز على تقديم خدمات مصرفية متميزة لجمهور العملاء.

وقد اصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تطبيق إستراتيجيته المتحفظة على مستوى عمليات الإقراض للأفراد تمشياً مع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وقد كان لعمليات إعادة الهيكلة التي شهدتها القطاع خلال عام 2008 والتي انعكست ايجابياً على القطاع خلال عام 2009 وكذلك ثقافة عمليات البيع التي انتهجها القطاع مدعومة من قبل إدارة البنك دوراً مؤثراً في تعزيز إمكانية قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لمواجهة التحديات الاقتصادية والتعامل معها بكفاءة وبما يتناسب مع طبيعة تلك المرحلة من خلال شبكة فروع البنك وتواجده في كافة مناطق الكويت.

وقد قام القطاع باستحداث مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة خلال العام بضمنها حساب @Tijari وهو عبارة عن حساب توفير يستهدف شريحة الشباب من الفئة العمرية ما بين 14 - 21 سنة وهذا الحساب الجديد مصمم لتلبية احتياجات هذه الفئة العمرية التي لم تكن في بؤرة الاهتمام بالنسبة للخدمات المصرفية المطروحة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك التجاري بالتعاون مع مجموعة التأمين الأمريكية العالمية AIG لطرح مجموعة حصرية من الخدمات التأمينية المجانية عند السفر للخارج ليستفيد منها عملاء التجاري من حاملي بطاقات التجاري الائتمانية وكذلك أزواجهم وأبنائهم. وتشمل التغطية التأمينية حالات الوفاة المفاجئة / الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة ومصاريف الخدمات العلاجية في حالات الطوارئ وكذلك في حالات تأخر إقلاع رحلات الطيران.

وسعيًا نحو تقديم خصومات هائلة وعروض ترويجية متميزة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية، فقد اصل البنك شراكته مع العديد من المحلات التجارية المرموقة داخل الكويت وهو ما ساهم في زيادة مبيعات البطاقات بنحو 20% خلال عام 2009. وقد تم - خلال النصف الأول من العام - استبدال حوالي 250,000 بطاقة سحب آلي ATM Cards بالبطاقات الذكية الجديدة Chip Cards التي توفر أفضل مستويات الأمان والتشغيل، حيث تم تشجيع العملاء على الحصول على بطاقاتهم الجديدة ورصد البنك جوائز للعملاء عن طريق سحب تم إجراؤه على سيارة عند حصولهم على بطاقاتهم الجديدة وكذلك من خلال استرداد العملاء لنسبة مئوية محددة من قيمة مشترياتهم التي تتم عن طريق استخدام البطاقات الجديدة.

وقد تم تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بإضافة المزيد من السمات والخصائص على الخدمات المقدمة للعملاء عبر الإنترنت وكذلك تم تحديث الوسائل التقنية لمركز الاتصالات بهدف تيسير خدمات الاتصال وتقديمها بصورة سريعة. كما قام البنك التجاري بتركيب عدد ستة أجهزة للسحب الآلي وكذلك ثلاث أجهزة للسحب الآلي خارج مقر الفروع ليصل إجمالي عدد أجهزة السحب الآلي المتاحة للعملاء إلى 113 جهاز سحب آلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن سيارات السحب الآلي المتنقلة والتي أصبح عددها الآن ثلاث سيارات توفر خدمة السحب الآلي للعملاء أينما تواجدوا.

كما قام قطاع الخدمات المصرفية بافتتاح فرعين جديدين في كل من منطقة الدسمة ومنطقة هدية ليصل إجمالي عدد فروع البنك إلى 55 فرعاً في دولة الكويت، وبذلك يمتلك البنك التجاري الكويتي ثاني أكبر شبكة فروع في دولة الكويت. وقد تم خلال العام استكمال مشروع تحديث وتوحيد التصميم الداخلي والخارجي لكافة فروع البنك بالإضافة إلى إجراء العديد من التجديدات في كل من فرعي خيطان وشرق.

قطاع الائتمان التجاري

واصلت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق المالية وأسواق الأسهم العالمية تداعياتها السلبية على الاقتصاد الكويتي خلال عام 2009. وقد كانت الشركات الاستثمارية هي المتضرر الأول في دولة الكويت من تلك الأزمة نظراً لتضائل فرص الحصول على أي تمويل وتراجع قيم أصول هذه الشركات، كما شهد القطاع العقاري في الكويت حالة من الركود. وقد قامت الحكومة خلال العام بتفعيل عدد من المبادرات الهادفة إلى دعم الاستقرار المالي ومساعدة الشركات المتعسرة مالياً وتشجيع البنوك على منح القروض لتلك الشركات وذلك في محاولة لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وقد شهد قطاع الطاقة - خلال الربع الأخير من عام 2009 - ترسية عقد المناقصة الخاصة بمشروع بناء محطة الصبية لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة قدرها 763 مليون دينار كويتي. كما تجدر الإشارة إلى أن النصف الثاني من عام 2009 قد شهد تزايد ملحوظ في عمليات طرح المناقصات لعدد من المشاريع الحكومية الكبرى مثل المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والطرق والجسور والمياه حيث تم الإعلان عن عطاءات ومناقصات لمشاريع بلغت قيمتها مليارات الدنانير الكويتية. كما شهد قطاع النفط والغاز تطوراً ملحوظاً في عدد من المشاريع التي تم طرح العديد من المناقصات الخاصة بها وكذلك ترسية العطاءات بشأنها وهي مجموعة المشاريع المتنوعة التي تأتي ضمن برنامج تجديد وصيانة مصافي تكرير النفط بدولة الكويت.

ومن خلال فريق عمل مهني من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات العالية، يستطيع قطاع الائتمان التجاري تزويد قاعدة عملائه من الشركات المحلية والأجنبية بمجموعة كبيرة من الخدمات المتميزة التي تتسم بدراسة كافة احتياجاتهم التمويلية وذلك من أجل مساعدتهم على تخطي هذه الفترات الصعبة التي تمر بها الأسواق.

الإدارة المصرفية الدولية

في خضم الأزمة المالية العالمية التي طالعت العديد من المؤسسات المالية العالمية، كان أداء الإدارة المصرفية الدولية بالبنك أكثر تحفظاً خلال عام 2009. وقد استمرت الإدارة المصرفية الدولية في الاحتفاظ بعلاقات عمل وتراسل قوية مع شبكة عريضة من البنوك المراسلة على نطاق العالم، مع التركيز بشكل خاص على خدمة عملائها من الشركات المحلية وكذلك دعم وتعزيز الأنشطة القائمة على الأعمال التجارية.

وقد حرصت الإدارة المصرفية الدولية على توجيه اهتمام خاص نحو ترسيخ وتعزيز علاقات عمل واسعة مع البنوك الأجنبية المراسلة. كما نجحت الإدارة في تخفيض مصاريفها وتحسين مستويات الكفاءة والفاعلية لديها وزيادة إيرادات البنك من العمولات والأتعاب.

إدارة الخزينة

قامت إدارة الخزينة - بالتعاون مع كافة قطاعات الأعمال بالبنك - بمضاعفة جهودها للاضطلاع بمهامها ومسئولياتها نحو حماية رأس مال البنك وإدارة السيولة وتعظيم الإيرادات للتجاوب والتغلب على الظروف الاقتصادية غير المواتية التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من ندرة السيولة في كافة الأسواق العالمية.

إن الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من شح في السيولة، جعلت من إدارة السيولة هدف أساسي لكافة قطاعات الأعمال بالبنك. وقد نجحت إدارة الخزينة - خلال عام 2009 - في تأسيس روابط وعلاقات عمل قوية مع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي بعد تراجع البنوك العالمية بصورة كبيرة عن تقديم الموارد المالية وخطوط التمويل. كما حرصت إدارة الخزينة على التعامل مع البنوك الحائزة على أفضل التصنيفات العالمية وذلك بهدف حماية رأس مال البنك. وبدون شك فإن زيادة الإيرادات كانت من أهم التحديات التي واجهها البنك نظراً للانخفاضات المتلاحقة التي طرأت على أسعار الفائدة.



وقد تم تعليق العمل في مكتب المشتقات المالية الذي تم إنشاؤه في أواخر عام 2008 حتى ذلك الوقت الذي ترى الإدارة أن الظروف المواتية والمناسبة للبدء في أنشطة مكتب المشتقات المالية متوفرة.

كما واصلت إدارة الخزينة دورها الحيوي كصانع سوق ريادي في كل من السوق النقدي للتعامل بالدينار الكويتي وسوق تبادل القطع الأجنبي بين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي.

إدارة الاستثمار

شهدت بيئة الاستثمار خلال عام 2009 تحديات كبيرة بفعل التداعيات السلبية والظروف الاقتصادية غير المواتية التي مرت بها الأسواق المحلية والإقليمية. وعلى الرغم من تعافي أسعار النفط الخام وما نتج عن ذلك من تحقق فائض في الموازنة العامة للدولة، إلا أن ذلك لم ينعكس على الاقتصاد المحلي كما كان متوقعاً. وتستمر القطاعات العقارية والاستثمارية والمصرفية ذات التأثير الملموس على مؤشرات الأداء المحلي في مواجهة أوضاع السوق المضطربة.

وقد استطاعت إدارة الاستثمار - خلال العام - أن تحقق أرباحاً معتدلة كما واصلت منهجياتها بشأن تكوين مخصصات مقابل انخفاض القيمة وذلك عند الضرورة. وقد ساهمت أتعاب إدارة الصناديق وتوزيعات الأرباح المستلمة من الشركات وإيرادات الفوائد في تعزيز أداء إدارة الاستثمار.

وتباشر إدارة الاستثمار كافة الأنشطة الاستثمارية للبنك من خلال فريق عمل يتكون بصورة أساسية من الموظفين الكويتيين أصحاب الكفاءات العالية. كما تلتزم الإدارة بالإرشادات والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حيث تشكل تلك الإرشادات والتعليمات الأساس الذي تقوم عليه السياسة الاستثمارية للبنك.

تتولى إدارة الاستثمار بالبنك مسؤولية إدارة مجموعة كبيرة من فئات الموجودات المتنوعة والمختلفة والتي تتضمن ستة صناديق استثمارية متنوعة تعمل تحت اسم "صناديق التجاري". وتغطي هذه الصناديق مجموعة متنوعة من قطاعات ومجالات السوق في مناطق جغرافية متنوعة. وضمن تلك الصناديق الستة هناك صندوقان يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والصناديق المطروحة من قبل البنك التجاري هي على النحو التالي:

• الصندوق التجاري الاستثماري

يستثمر الصندوق في مجموعة من الأسهم عالية الجودة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تفوق أدائه على الصناديق الأخرى المنافسة خلال فترات عديدة في عام 2009 بتحقيق هامش ربح كبير وكذلك واصل أدائه كأحد أفضل الصناديق أداءً وتميزاً مقارنة بالصناديق المنافسة في الكويت والتي تستثمر في نفس فئات الأصول.

• الصندوق التجاري الإسلامي

يستثمر الصندوق في الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وخلال العام كان الصندوق التجاري الإسلامي يتبوأ إما المرتبة الأولى أو الثانية بين مجموعة الصناديق المنافسة.

• الصندوق التجاري للأسهم الخليجية

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وأسهم الشركات المتميزة والقابلة للنمو في منطقة الخليج. حقق الصندوق التجاري للأسهم الخليجية عائد بنسبة 15.9% منذ بداية العام.

• الصندوق التجاري الهندي

تم طرح هذا الصندوق - الذي يستثمر في مجموعة متنوعة من الصناديق في أسواق الأسهم الهندية، وقد حقق الصندوق التجاري الهندي عائد تجاوز 56% منذ بداية العام وحتى نهاية عام 2009.

• الصندوق التجاري المالي

يستثمر الصندوق بصورة أساسية في الصناديق المالية وأدوات الدين.

• الصندوق التجاري الإسلامي المالي

يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الصناديق الإسلامية المالية وأدوات الدين الإسلامية.

وتقوم شركة التجاري للاستثمار CBK Capital - وهي الشركة الاستثمارية التابعة والملوكة بالكامل للبنك التجاري الكويتي - بإدارة صناديق الأسهم بينما يقوم البنك بإدارة صناديق الأسواق المالية.

قطاع إدارة المخاطر

يقوم قطاع إدارة المخاطر بتقديم أعمال التقييم اللازمة لأنشطة البنك التي تنطوي على المخاطر. ويعتمد قطاع إدارة المخاطر بصورة أساسية - على مراجعة وتحديد المخاطر المحتملة قبل منح الموافقة على المعاملات، وهذا بدوره يساعد إدارات الأعمال المختلفة والإدارة العليا بالبنك على إجراء التقييم الشامل لأي مخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر عندما تستدعي الحاجة لذلك. كما يقوم البنك بأعمال المراجعة المستمرة للمعاملات والمحاظ والعلميات والأنظمة القائمة وذلك من أجل ضمان عدم وجود أي تغييرات سلبية في مستويات المخاطر تؤثر بصورة ملحوظة على نزعة البنك للمخاطر.

ويقوم قطاع إدارة المخاطر باستخدام العديد من الأدوات الكمية لقياس المخاطر والتي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، نظام التقييم الموضوعي للمخاطر المتعلقة بالمقترضين، القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) والمرتبطة بمخاطر السوق وكذلك الربحية مقابل المخاطر (EaR) بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة حسب دفاتر البنك والمؤشرات الرئيسية للمخاطر المرتبطة بالمخاطر التشغيلية.

وقد قام البنك خلال العام بتعزيز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً للركن الثاني من معيار بازل 2 وذلك عن طريق وضع حدود جديدة للمخاطر وإعداد سياسات لإدارة المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية وكذلك مخاطر السمعة. كما قام البنك بتعزيز إطار العمل المتعلق باختبارات الضغط (Stress Testing) التي يقوم بإجرائها بصورة ملموسة وذلك من خلال وضع كافة المخاطر ذات الصلة تحت نطاق الإجراءات المرتبطة باختبارات الضغط وإتباع منهجية موحدة على نطاق البنك. كما خضعت التعزيزات التي قام بها البنك لكل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وكذلك اختبارات الضغط للمراجعة من قبل جهة خارجية مستقلة قامت بعملية المراجعة على أساس موضوعي لضمان إتباع وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالمياً. وتقوم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج كل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط لضمان كفاية رأس المال في ضوء المخاطر المتعارف عليها وتقييم مدى تجاوب البنك مع الظروف والأوضاع الصعبة وإمكانية التخفيف من المخاطر الناشئة. ويعتزم البنك التجاري إضفاء المزيد من الدعم لضوابط الرقابة الداخلية وكذلك تعزيز أدواته وموارده لتحقيق أعلى المستويات الممكنة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وكذلك أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة).

إدارة تكنولوجيا المعلومات

لقد كان عام 2009 عاماً مليءً بالعديد من التحديات المالية التي واجهت العديد من المؤسسات المالية إلا أنه وبالرغم من ذلك، فقد واصل البنك عملية تحديث نظمه المعلوماتية والتكنولوجية وعلى وجه الخصوص النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي (ICBS). بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد عام 2009 إجراء بعض التحديثات الأساسية وعمليات إعادة الهيكلة الهامة التي تم



إدخالها على البرمجيات الأساسية ونظم التشغيل وكذلك البرمجيات الجاهزة والحاسب الآلي الرئيسي بالبنك. كما تم استحداث نظم جديدة بهدف زيادة مستويات الأمن والحماية لكافة عمليات البنك.

إدارة العمليات

تلعب إدارة العمليات دوراً حيوياً لضمان تيسير أعمال البنك وتعزيز قدرته على مواكبة التنافسية الشديدة والتطور السريع الذي تشهده التقنيات الحديثة وينعكس على الأعمال المصرفية.

وقد انصب تركيز إدارة العمليات خلال عام 2009 على تطبيق النظام المصرفي الجديد وهو النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي، بالإضافة إلى مجموعة من المهام الأخرى مثل الاستكمال الجزئي لعملية تقديم التقارير لبنك الكويت المركزي بصورة إلكترونية تعتمد على استخدام الحاسب الآلي، وكذلك الانتهاء من مشروع المسح الضوئي للمستندات مما يساعد على توفير الوقت وكذلك الحد من استخدام النسخ الورقية.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت إدارة العمليات خلال العام في إعادة هيكلة وتنظيم الوحدات التابعة لها وذلك بهدف زيادة مستويات الفاعلية والكفاءة. كما نجحت الإدارة في تعزيز نظم الرقابة الداخلية بالوحدات التابعة لها لضمان توفير أعلى مستويات الأمن والحماية والحد من وقوع أي أعمال احتيالية.

وعلى الرغم من أن إدارة العمليات لا تعتبر من ضمن إدارات الخدمات الأمامية المقدمة للعملاء، إلا أن وحدة الخدمات التجارية التابعة لإدارة العمليات قد انتهجت سياسة محددة تهدف بشكل رئيسي إلى استقطاب مزيد من العملاء الجدد، حيث تقوم وحدة الخدمات التجارية بتقديم المشورة والمساعدة للعملاء فيما يتعلق بالأمور الفنية المرتبطة بالإعتمادات المستندية والكفالات. وقد تجاوزت وحدة الخدمات التجارية مع التنافسية التي تشهدها الخدمات التجارية المقدمة من قبل الجهات المنافسة من خلال تقديم منتجات مبتكرة برسوم مصرفية معقولة وتقديم المزيد من التسهيلات عبر الإنترنت مع تدريب موظفيها بصفة مستمرة على استخدام أحدث التقنيات.

على الجانب الآخر، فقد قامت إدارة شؤون الائتمان باتخاذ الترتيبات اللازمة لاستحداث التقنيات الجديدة، حيث واصلت دورها الرئيسي كإدارة مساندة لإدارات وقطاعات البنك التي تضطلع بمسؤولية تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة للعملاء وذلك بما يتوافق لدى إدارة شؤون الائتمان من نظم المتابعة الآلية لكافة الأعمال الائتمانية فيما يتصل بالضمانات ونسبة التركيز الائتماني وآليات الرقابة المختلفة وكذلك المتطلبات المتعلقة بإعداد ورفع التقارير.

كما واصلت إدارة عمليات الخزينة دورها النشط في توفير خدمات الدعم والمساندة لأنشطة إدارة الخزينة وإدارة الاستثمار وإدارات الأعمال المختلفة بالبنك.

إدارة الموارد البشرية

يدرك البنك أن موارده البشرية هي المحرك الرئيسي لتحقيق رؤيته وأهدافه الإستراتيجية المستقبلية. ولعل من أهم التحديات التي تشهدها بيئة العمل المصرفي اليوم هو توظيف الكوادر والكفاءات البشرية وتطوير إمكانياتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة والإبقاء عليهم. وفي سبيل تحقيق رؤيته وأهدافه الإستراتيجية، يسعى البنك إلى توظيف الموظفين أصحاب الخبرات والمهارات المتميزة في إطار سياسته الرامية إلى بناء المستقبل معاً.

وتقوم وحدة التدريب التابعة لإدارة الموارد البشرية بما لديها من منهجية فاعلة بتوفير البرامج التدريبية وبرامج التطوير المهني لكافة موظفي البنك وكذلك الموظفين الجدد من خلال تسجيل الموظفين في مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية العامة

والمختصة سواء داخلياً أم خارجياً. ومن هذه البرامج التدريبية برنامج تطوير الموظفين الجدد وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الائتمان وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الفروع وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الاستثمار وغيرها من الدورات التدريبية المهنية التي تهدف إلى تزويد موظفي البنك بالمعرفة والمهارات اللازمة لإتاحة الفرصة لهم لتولي مناصب تتطلب قدر أعلى من المسؤوليات.

كما أن عملية توظيف الوظائف وزيادة نسبة العمالة الوطنية لدى البنك تعتبر من ضمن الأهداف الإستراتيجية الأولى للبنك التجاري الكويتي، حيث يشارك البنك بصفة دورية في العديد من المعارض الوظيفية التي تنظمها جامعة الكويت وغيرها من الجامعات الخاصة داخل الكويت وذلك بهدف استقطاب الطلبة الكويتيين المتميزين للعمل لدى البنك. وقد قام البنك خلال العام بتوظيف حوالي 254 كويتياً ومن ثم زيادة نسبة العمالة الكويتية من 51.6% في بداية العام إلى ما يزيد عن نسبة 60% كما في نهاية عام 2009.

إدارة التدقيق الداخلي

واصلت إدارة التدقيق الداخلي تقديم التقييمات الموضوعية والمستقلة المرتبطة بكافة أنشطة البنك، حيث قامت الإدارة خلال عام 2009 بإجراء أعمال التدقيق والمراجعة على العديد من قطاعات وإدارات البنك مثل إدارة الخزينة وقطاع الائتمان التجاري والإدارة المصرفية الدولية وإدارة الاستثمار وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد وعدد من فروع البنك ومركز البطاقات وكذلك الشركات التابعة للبنك التجاري. كما قامت الإدارة بعملية التدقيق والمراجعة على أنظمة المعلومات الرئيسية وأمن تكنولوجيا المعلومات بالبنك بالإضافة إلى قيامها بإجراء العديد من التحريات الخاصة.

وفي إطار التعامل مع المتغيرات التي شهدتها البيئة التشغيلية، قامت إدارة التدقيق الداخلي بإعادة هيكلة أنظمة التدقيق المتبعة بالإدارة بهدف التركيز على عمليات البنك بشكل كبير وتحديد المخاطر المتعلقة بأعمال البنك. بالإضافة إلى ذلك، تلعب إدارة التدقيق الداخلي دوراً بارزاً في تقديم الخدمات الاستشارية اللازمة والتي من شأنها أن تحقق قيمة مضافة لعمليات البنك فيما يتعلق بتطوير أفضل الممارسات التي يتبعها البنك وكذلك تحسين مستوى فاعلية أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة).

وحدة مكافحة غسيل الأموال

واصلت وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك جهودها لضمان عدم استخدام واستغلال البنك التجاري - سواء بشكل متعمد أو غير متعمد - في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو في أي من الأنشطة الأخرى التي تنطوي على أعمال احتيالية أو أعمال يجرمها القانون.

وفي إطار التزام البنك بقانون مكافحة غسيل الأموال المعمول به في دولة الكويت و تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن، قامت وحدة مكافحة غسيل الأموال بمراقبة ومتابعة المعاملات الخاصة بالعملاء وواصلت تحرياتها حول الأنشطة غير الاعتيادية وكذلك الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة.

وقد استمرت وحدة مكافحة غسيل الأموال في تحديث السياسات والإجراءات المطبقة لدى الوحدة بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإدارة القانونية

لقد أكدت الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على اقتصادات المنطقة والاقتصاد الكويتي خلال عام 2009 أهمية الإدارة القانونية ودورها في حماية البنك من المخاطر القانونية المترتبة على العقود والمطالبات والقضايا القانونية التي يكون البنك طرفاً فيها. وتقوم الإدارة القانونية في البنك بتقديم كافة الاستشارات القانونية التي تحتاجها إدارته وفروعه لتسيير أعمالها اليومية



المعاداة وذلك من خلال مجموعة من المستشارين القانونيين ذوي الخبرة والكفاءة العالية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بإعداد جميع أنواع العقود والاتفاقيات التي تتطلبها إدارات العمل المختلفة بالبنك. كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام المحاكم والنيابة العامة للدفاع عن حقوق البنك ومساهميهِ وموظفيه.

إدارة الإنشاءات والممتلكات

في إطار الإستراتيجية الطموحة التي ينتهجها البنك التجاري لتعزيز وتوسيع رقعة انتشاره داخل الكويت، قامت إدارة الإنشاءات والممتلكات باستكمال إنشاء عدد من الفروع وذلك في كل من منطقة الجليب وهدية والدسمة، بالإضافة إلى تجديد وتطوير بعض الفروع في كل من شرق وخبيطان والجهراء وإضفاء اللمسة العصرية المصرفية على تلك الفروع بما يتماشى مع التصميم الأساسي والصورة العامة للبنك.

وتواصل إدارة الإنشاءات والممتلكات عملها بالتعاون مع إدارة البنك لإنشاء المزيد من الفروع الجديدة في كل من الفحيحيل والفيحاء والرقعي.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

التجاري وخدمة المجتمع

دأب البنك التجاري الكويتي على تقديم الرعاية والدعم لكافة الفعاليات المجتمعية وذلك في إطار مسؤوليته الاجتماعية كمؤسسة مالية مرموقة. وواصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة دورها الريادي في إبراز الصورة العامة للبنك التجاري وكان لفريق الإعلان والعلاقات العامة بالبنك حضوراً متميزاً في العديد من الفعاليات المجتمعية والإنسانية والصحية والرياضية والتعليمية. وقد تنوعت الأنشطة والفعاليات التي قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة برعايتها خلال عام 2009، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، إلا أن التجاري لم يغفل دوره ومسؤوليته الاجتماعية. وقد استمرت إدارة الإعلان والعلاقات العامة في تقديم الرعاية لكافة الأنشطة الهادفة إلى خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء المستشفيات المختلفة من الأطفال. وقام فريق العلاقات العامة بمشاركة جميع هذه الفئات في كافة المناسبات من خلال الزيارات التي قام بها الفريق لتلك الفئات. وعلى صعيد إسهامات التجاري في خدمة قضايا السلامة والمجتمع، قام البنك برعاية أسبوع المرور الخليجي الموحد، كما شارك منظمة المدن العربية في حملتها الواسعة لتشجير وتخضير الكويت، وقد شملت الحملة غرس شجرة زيتون حملت اسم التجاري.

التجاري - حضور متميز في المؤتمرات والمنتديات الهامة

كان للبنك التجاري الكويتي حضوراً لافتاً في العديد من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والمصرفية، إذ قام البنك برعاية ملتقى الكويت المالي الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت كما شارك التجاري في معرض ومنتدى المصارف والبطاقات الذكية. وكان للبنك مشاركة متميزة في رعاية مؤتمر الكويت الثالث للعلاقات العامة وأعمال الملتقى الإعلامي السادس.

التجاري وإحياء التراث الكويتي

يحرص التجاري دائماً على إحياء التراث الكويتي القديم حيث أدرك البنك منذ زمن بعيد أن التراث الكويتي غني بالماثر والعبر. وفي إطار سعي البنك لربط الماضي بالحاضر والمستقبل، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإصدار رزنامة عام 2010 والتي احتوت على أمثال شعبية قديمة بلوحات فنية معبرة.

التجاري هو اختياري

سوف تستمر جهود إدارة الإعلان والعلاقات العامة لإبراز الصورة العامة للبنك وسوف تواصل الإدارة عملها بالتعاون مع الإدارات الأخرى بالبنك لتأكيد التواجد الراسخ للتجاري في سوق الخدمات المصرفية من خلال الحملات التسويقية والترويجية التي تهدف إلى إطلاع عملاء وغير عملاء التجاري على الخدمات المصرفية المبتكرة التي يوفرها البنك لكافة شرائح المجتمع.

أسس الإدارة السليمة / الحوكمة

الإطار العام لأسس الإدارة السليمة / الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الكويتي بالأسس الفاعلة للإدارة السليمة / الحوكمة وذلك انسجاماً مع المبادئ الأساسية المتوازنة التي يتبناها البنك والتي تركز على الابتكار والالتزام والمواطنة والرقابة والشفافية في كافة تعاملات البنك.

وقد أتمدت مجلس إدارة البنك حزمة من المبادئ التي يجب أن يلتزم ويحتذي بها المدراء والإدارة وموظفي البنك دائماً عند مزاوله أعمالهم بالبنك ألا وهي الإخلاص والاستقامة والالتزام وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وكذا الاحترام المتبادل، ويرى المجلس أن تلك المبادئ يجب تطبيقها وإتباعها على نحو متكامل وذلك عند التعامل مع العملاء والأطراف المقابلة والجهات الرقابية والزملاء في العمل.

وسعيًا نحو تطبيق تلك المبادئ على نحو متسق، قام مجلس إدارة البنك باعتماد كتيب حول لائحة السلوك المهني والذي يستلمه كافة الموظفون عند التحاقهم بالبنك بالإضافة إلى تعهدهم بالمحافظة على السرية التامة لكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك.

ويتضمن الإطار العام لأسس الحوكمة لدى البنك مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التشغيلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية وإجراءات مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية وعمليات التواصل الفعالة والشفافية والوضوح في الإفصاحات والمساءلة وأساليب القياس والتقييم.

نبذة مختصرة عن البنك ومساهميه

البنك التجاري الكويتي هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت وتم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو بنك مرخص له من قبل بنك الكويت المركزي ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي.

إن مجلس إدارة البنك على علم بالمساهمين الذين يمتلكون حصة تتجاوز نسبتها 5% من رأس المال المصدر كما في 31 ديسمبر 2008 وهي:

شركة الشرق القابضة والتي تمتلك حصة نسبتها 23.11%

اللجان الأساسية لدى البنك:

فيما يلي أذناه استعراض موجز للأهداف والصلاحيات الرئيسية لكل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تعيين رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء العاميين وهؤلاء الذين يعملون بتبعية مباشرة له أو بتبعية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- وضع الأهداف والأطر العامة للسياسات المناسبة لتحقيق أهداف البنك ومن أهمها تلك السياسات المتعلقة بالانتماء والاستثمار.



- صياغة كافة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال المصرفية والتشغيلية للبنك.
- مراجعة واعتماد خطط الأعمال وسبل تنفيذها.
- مراجعة واعتماد الميزانية التقديرية السنوية للبنك.
- مراجعة واعتماد السياسات المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية والوسائل الإشرافية عليها.
- القيام بمتابعة ربع سنوية لتنفيذ خطة العمل وإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- مراجعة الأداء المالي الفعلي استناداً إلى الميزانية التقديرية.
- مراجعة واعتماد البرامج التسويقية والأمور التنظيمية والإدارية.
- مراجعة واعتماد المصاريف الرأسمالية وتكاليف المشاريع التي تتجاوز صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- مراجعة واعتماد السياسة الاستثمارية الخاصة بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة.
- الموافقة على بعض الاستثمارات التي تتماشى مع السياسة الاستثمارية.
- مراجعة التقرير ربع السنوي المعد من قبل فريق الإدارة التنفيذية بشأن أداء المحفظة الاستثمارية.
- الموافقة على تصنيف الاستثمارات على مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- التأكد من الالتزام بالتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الأنشطة الاستثمارية.
- تفويض فريق الإدارة التنفيذية لتنفيذ معاملات البيع والاستحواذ والمشاركة في زيادة رؤوس أموال الشركات والموافقة على تنوع الاستثمارات في مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة تتعلق بوضع استثمارات البنك.

لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة

- مراجعة واعتماد السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة بشأنها من قبل لجنة الائتمان أو إدارة المخاطر بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول والتي تتضمن حدود الائتمان والاستثمار والخزينة.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة من البنوك.
- مراجعة والموافقة على تجديد التسهيلات الائتمانية بناء على توصية لجنة الائتمان وضمن الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع التأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

- التأكد من وجود أسس فاعلة للإدارة السليمة / الحوكمة وقواعد سليمة لضوابط السلوك المهني والعمل داخل البنك التجاري الكويتي.
- التأكد من جودة ودقة عمليات رفع التقارير المالية من خلال مراجعة البيانات المالية بالنيابة عن مجلس الإدارة.
- مراقبة ودعم اختصاصات إدارة التدقيق الداخلي وإعطائها قدر كبير من الاستقلالية عن الإدارة.
- وضع إطار عام لمراقبي الحسابات الخارجيين لتأكيد استقلاليتهم مع وجود قنوات تواصل معهم يتم من خلالها عرض الموضوعات الهامة.

- اختيار رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين وتخصيص الميزانية التقديرية اللازمة والأتعاب المتعلقة ببعض عمليات التدقيق الخاصة.
- الإطلاع على الحالات التي يتم فيها إنهاء التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين وكذلك استقالة أو إنهاء خدمة رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- إجراء مراجعة مع مراقبي الحسابات الخارجيين حول طبيعة ونطاق أعمال التدقيق المناطة بهم وضمان التنسيق الملائم في حالة الاستعانة بأكثر من مكتب تدقيق خارجي.

مجلس الإدارة

قام مساهمو البنك في مارس 2006 بانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري لمدة ثلاث سنوات. وفيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

- عبد المجيد حاجي الشطي
- عبد الرزاق خالد الوزان
- عبد الفتاح محمد رفيع معرفي
- صادق إبراهيم معرفي
- أحمد محمد المشاري
- فؤاد إسماعيل دشتي
- خالد إبراهيم الرقم



